ضرائر الزيادة في شعر المخضرمين

"صرف الممنوع من الصرف أنموذجًا"

إعداد

سحر محمد أحمد سليم

معيدة بكلية الآداب - جامعة أسوان

د. عماد سعدي الطيب حسان

مدرس النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم

جامعة أسوان

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على بعض ضرائر صرف الممنوع من الصرف في شعر المخضرمين ودراستها، كما تهدف إلى توضيح مفهوم الضرورة الشعرية والتمييز بين ما هو ضرورة وما هو لغة، وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في رصد الضرورة وتحليلها وبيان آراء العلماء فيها، وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد ومبحثين، المبحث الأول منها: تناول الحديث عن صرف الممنوع من الصرف في شعر المخضرمين ضرورة، والمبحث الثاني: تناول الحديث عن صرف الممنوع من الصرف في شعر المخضرمين لغة، ثم أعقبت ذلك بخاتمة تناولت أهم النتائج التي خلص إليها البحث وأخيرًا ثبت المصادر والمراجع التي أسهمت في بناء البحث.

الكلمات المفتاحية: ضرائر الزيادة، شعر المخضرمين، صرف الممنوع من الصرف.

Abstract of the research:

This study aims to identify some of the necessities of adding "Tanween" (التنوين) to the Diptotes in works of preeminent poets. It also aims to investigate the concept of poetic necessity and distinguish between what is obligatory and what is linguistic. This issue is tackled in this research from a descriptive analytical approach to indicate obligations, analyze them, and highlight the opinions of scientists in this regard. This study is divided into an introduction, a preface, and two chapters. The first chapter investigates adding "Tanween" (التنوين) to Diptotes or "Mamnu Min As Sarf" due to a certain necessity or obligation; whereas the second chapter investigates adding "Tanween" (التنوين) due to linguistic needs to Diptotes or "Mamnu Min As Sarf". Both chapters focus on the in the works of great poets to discuss the concerned issues. Finally, there is a conclusion that presents the findings of the research. Then, there is a works cited list that includes all the sources and references that have contributed in producing this paper.

Key words:The Necessities of Affixation, Poetry of Preeminent Poets, of Adding Tanween to the Diptote.

مقدمة

أحمده تعالى وبه أستعين وأصلي وأسلم على أشرف الخلق أبي القاسم محمد بن عبد الله وعلى صحبه وآل بيته ومن تبع هداه بإحسان إلى يوم الدين...

وبعد...

فلقد كرم الله لغتنا العربية بأن جعلها لغة القرآن الكريم المعجزة الإلهية الخالدة الذي أنزله الله تعالى على نبيه الكريم ليكون إمامًا للناس ومرشدًا لهم إلى الطريق المستقيم حيث قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] فضمن للغة العربية القوة والخلود. وعند الحديث عن لغة الشعر وقواعده على وجه التحديد يمكن ملاحظة أنها قد حظيت بعناية كبيرة من علماء اللغة العربية؛ من حيث بناء ألفاظه وتراكيبه، ومعانيه وصوره، ومن جهة مراعاته لقواعد اللغة نحوها وصرفها، وعدوا ما خرج عن القواعد ضرورةً أو شاذًا، أو ربما يرقى ذلك إلى درجة الجواز إذا جاء في القرآن، أو الحديث ما يؤيده، أو جاء على لسان شاعر فحل ممن يُستشهد بشعره. ويُعد ما سوى ذلك خطأً لا سبيل للضرورة فيه.

ولا يخفى على الناظر في اللغة، والمدقق فيها ما لهذا الموضوع من أهمية، تبرز في التعرف على ما في النص الشعري من اللغات، والوقوف على ما يوافق وجها من العربية مما حكاه النحاة أنه من الضرائر، وتتبع آراء العلماء بالدراسة؛ لأن هذا الموضوع الجامع بين ضرائر الشعر، وتخريجات النحاة، ولغات العرب، له أهمية بارزة في معرفة ما يوائم القياس، وما يخرج عنه.

أسباب اختيار الموضوع:

أولًا- سبب اختياري لموضوع الضرورة الشعرية:

١- تفسير تلك الظاهرة التي يتنازل فيها العربي عن فصيح لغته- إن صح التعبير- أو ما أطلق عليه النحاة (الضرورة) فأردت أن أعرف تلك الأسباب التي دعتهم إلى ذلك التنازل فكان ذلك البحث.

٢- إن الضرورة الشعرية أحد أهم الموضوعات النحوية التي تثير المتلقي (قارئًا أو سامعًا).

٣- تعريف الدارسين للنحو بعض القواعد النحوية التي قصرت على الضرورة، عن طريق جمعها قدر الممكن من كتب النحو؛ كي يتضح لهم معرفة هذه القواعد.

٤- بيان الأسس التي ارتكز عليها النحويون في قصرهم هذه القواعد على الضرورة ومناقشة هذه الأسس.

ثانيًا- سبب اختياري لشعر المخضرمين:

لعل من الأسباب التي دفعتني إلى تناول شعر المخضرمين خاصةً:

١- ما تمتع به هؤلاء الشعراء من مكانة عالية، ومنزلة رفيعة في الشعر العربي، واهتم النحاة بشعرهم والاستشهاد به، فهم من شعراء عصر الاحتجاج، فقد استشهد إمامُ النحاة سيبويه بشعرهم، والمبرد، وابن جني، وابن يعيش، والقزويني وغيرهم من علماء النحو والبلاغة.

٢- في أثناء بحثي في كتب اللغة والنحو والصرف والضرائر لفت نظري كثرة استشهاد العلماء بشعر المخضرمين، وتنبيههم على بعض الضرائر التي وقعت في شعرهم، مما دفعني إلى جمع هذه الضرائر في دراسة مستقلة، تبين مواضعها، وآراء العلماء فيها؛ فكان هذا البحث الذي جاء بعنوان: "ضرائر الزيادة في شعر المخضرمين – صرف الممنوع من الصرف أنموذجًا ".

٣- إن شعر المخضرمين يعد أحد مصادر الاحتجاج والتقعيد، كما يعد مصدرًا من مصادر اللغة وركيزة من ركائزها الفعالة في الدرس النحوي.

٤- إن الضرورة الشعرية في شعر المخضرمين- حسب اطلاعي- لم يتناولها أحد بالبحث والدراسة، لذا آثرت أن تكون موضوع هذا البحث.

أهداف البحث:

١- بيان أن ما ورد في الشعر مخالفًا للقواعد ليس من قبيل الخطأ وإنما هو مستوىً من الاستعمال واقع في اللغة.

٢- إيضاح اهتمام علماء العربية بالقواعد والتقعيد وإدراكهم لغة الشعر المختلفة عن لغة النثر.

٣- دراسة بعض مسائل الضرائر عند الشعراء المخضرمين من خلال تتبع كلام النحويين.

٤- إخراج المسائل التي أدرجها النحاة تحت مفهوم الضرورة- إن أمكن ذلك- من خلال جعلها تمثل قواعد فرعية تندرج تحت القاعدة العامة المطردة.

٥- إبراز أن الضرورة لا تفسر بالحاجة إلى المحافظة على الوزن والقافية فقط، بل بما يتطلب المعنى المراد التعبير عنه.

٦- التمييز بين ما كان ضرورة، وما كان لغة من لغات العرب.

الدراسات السابقة

١- الضرورة الشعرية في مفهوم ابن هشام الأنصاري، د. ياسين أحمد عيسى، مجلد٥٠، فكر وإبداع، مصر، ٢٠٠٩م.

٢- الضرورة الشعرية عند ابن السراج، د. فاطمة راشد الراجحي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية التاسعة والعشرون، ٢٠٠٨م.

٣- الضرورة الشعرية عند المعري، د. سري قحطان حمدان، م.م يسرى ناصر غازي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، مجلد١، العدد٣٠، بغداد – العراق، ٢٠١٢م.

٤- الضرورة الشعرية عند أبي عبد الله محمد بن جعفر القيرواني من خلال كتابه (ضرائر الشعر)، سامي عوض، مالك يحيا، كسرى زهيري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد ٣٦، العدد٦، ٢٠١٤م.

٥- ضرائر الشعر عند ابن عصفور- بين النظرية والتطبيق، د. عبد الله يعقوب يوسف الفهيد، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد ٨٣، العدد٤، ٢٠٢٣م.

منهج البحث

سلكت في هذا البحث منهجين:

١- المنهج الوصفي: عمدت فيه إلى جمع المادة العلمية وتفسيرها وتحليلها، وتفصيل الآراء النحوية فيها، وذلك من مظانها. وهذا المنهجُ هو السائد في الدراسات اللغوية والنحوية المعاصرة.

٢- المنهج الاستقرائي: في جمع المسائل التي قصرها النحاة على الضرورة، وذلك باستقراء كتب النحو القديمة والحديثة.

خطة البحث:

أما عن خطة البحث فتألفت من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

في المقدمة ذكرت أسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

وأما التمهيد فاحتوى على:

أولًا- مفهوم الضرورة لغةً واصطلاحًا

ثانيًا- تقسيم النحاة لضرائر الشعر

ثالثًا- آراء النحاة في الضرورة الشعرية من حيث الاضطرار وعدمه

رابعًا – دور الضرورة في التقعيد النحوي

وأما عن تقسيم البحث فكان على النحو التالي:

المبحث الأول: تناول الحديث عن صرف الممنوع من الصرف في شعر المخضرمين ضرورة

المبحث الثاني: تناول الحديث عن صرف الممنوع من الصرف في شعر المخضرمين لغة

وأما الخاتمة فتحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وبعض التوصيات المقترحة، ثم يأتي ثبت المصادر والمراجع.

تمهيد:

أولًا- مفهوم الضرورة لغةً واصطلاحًا:

الضرورة لغةً: عرّفها الخليل بقوله: "الضَّرورةُ: اسم لمصدر الاضطرار، تقول: حَمَلتْني الضَّرورة على كذا، وقد اضطُرَّ فلان إلى كذا وكذا"[١].

وقد ذكر ابن منظور أن الضرورة تعني: الاضطرار، وهو الحاجة إلى الشيء، أو الإلجاء إليه، فيقال: رجلٌ ذو ضرورةٍ، أي: ذو حاجة، وقد اضطَر إلى الشيء أي: أُلجئَ إليه، والاضطرار هو الاحتياج إلى الشيء، واضطره: أَحوجهُ وأَلجأَهُ[٢].

فالضرورة- كما أسلفنا- تعني الحاجة والإلجاء، والإنسان لا يلجأ إلى شيء ما في حال السعة ويتضح ذلك جليًا في تفسير من اضطر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٣] [البقرة: ١٧٣].

فهذه الآية وغيرها من الآيات التي تحمل المعنى نفسه تتساوق مع المعنى الأساسي للضرورة؛ أي أن الحاجة في أمر من الأمور قد تلجئ الإنسان وتضطره إلى عمل ما هو ممنوع هذه الحاجة (حاجة الشاعر إلى التقييد بالوزن والقافية) هي التي دفعت الشاعر إلى الخروج على أصول اللغة والنحو والصرف.

---

[١] - كتاب العين، الخليل (ت ١٧٣هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٧/٧.

[٢] - ينظر: لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ، (ضرر)، ٤٨٣/٤.

[٣] - وردت اضطر في سورة المائدة:٣، وسورة الأنعام: ١١٥، وسورة النحل: ١١٥، وإذا عدنا إلى القرآن الكريم نجد أن لفظة الضرورة لم ترد بل وردت ألفاظ أخرى لها نفس الجذر اللغوي، ومن هذه الألفاظ: اضطره، اضطررتم، المضطر.

الضرورة في الاصطِلاحِ" ما وقع في الشعرِ مخالفًا للقياس مما لم يقع لَه نظير في النثرِ، سواء أكان عنه مندوحة أم لا، أو ما وقع في النثرِ للتناسب أو السجعِ على خلاف ذلك"[١] .

أو يمكن القول إنها مخالفة لِقواعد معيارية وضعها، النحويون، وخالَفها الشعراء، وخرجوا بها عن الأصل امتثالًا لمتطلباتِ الشعرِ من وزن وقافية وموسيقا.

ثم تطور مفهوم الضرورة بَعد مرحلة التدوين في القَرن الهجرِي الثاني، وظهورِ مُصنفات في النحو، وهذا الفهم أتى من تصور النحويين أَمثال سيبويه(ت١٨٠ه)، والمبرِد(ت٢٨٥ه)، وابن السراج(ت٣١٦ه)، وابنِ جني(ت٣٩٢ه) فأخذت مُصطلحات جديدة، نحو: الخروج عن القاعدة، والشذوذ، والعدول النحوي، وغيرها مِن مصطلَحات تفيد خصوصية فِي لُغة الشعر امتَازت بها عن لغة النثر.

ومن المعروف أن الشاعر مقيد في شعره بالوزن والقافية، وأحيانًا يضطر لمخالفة المألوف، فيقدم ما حقه التأخير أو يؤخر ما حقه التقديم أو يصرف ما حقه المنع أو العكس أو يحذف ما حقه الإثبات إلى غير ذلك مما يعد خرقًا للقاعدة، والشواهد التي خالفت القواعد لمقتضيات الشعر العربي ولمتطلبات هذه الصناعة تسمى بالضرورة الشعرية، وهي إحدى الطرق التي اعتمد عليها النحاة في تفسير بعض ما يخالف المطرد من المسموعات الشعرية للتوفيق وتحقيق الانسجام بينها وبين تلك القواعد، وقد التمس النحاة للشعراء عذرًا في ذلك فأباحوا لهم ارتكاب هذا الخطأ، وسمحوا لهم بمخالفة القاعدة من أجل إقامة الوزن والقافية.

قال سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[٢].

---

[١] – الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، شرحه: محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ، ٦.

[٢] – الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، ٢٦/١.

ومع قول النحاة بجواز مخالفة القاعدة لأجل القافية وإقامة الوزن الشعري إلا أن ذلك لم يكن على إطلاقه، بل ضبطت المخالفة بضوابط معينة، وحصرت في مسائل محددة، مثل: صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يحذف، وليس منها رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنًا، ومتى وجدت هذا في الشعر كان ساقطًا مطرحًا لم يدخل في ضرورة الشعر[١].

أما عن ضرورة الزيادة فهي: عبارة عن زيادة حركة أو حرف أو كلمة حتى يستقيم وزن البيت، فالشعراء قد يحركون الحرف الساكن بحركة ما قبله إذا ما اضطروا إلى ذلك، أو يزيدون حرفًا في بعض القوافي، ويُعلل لذلك بأنه ضرورة.

ثانيًا- تقسيم النحاة لضرائر الشعر:

إن الضرورة الشعرية لا يمكن حصرها بعدد معين حيث يقول سيبويه:" وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنّ هذا موضع جُمَلٍ"[٢]، والضرائر في العربية كثيرة لا حصر لها وإن حاول البعض عدَّها[٣]؛ لأن" بابها الشعر على قول الجمهور ومخالفيهم، وشعر العرب لم يُحِط بجميعه أحدٌ؛ فكيف يمكن حصر الضرائر بعدد دون آخر؟"[٤] لذلك لم يحصر النحاة المتقدمون ضرائر الشعر بالعدّ؛ لإدراكهم أنها فوق الحصر باعتبار عدم الإحاطة بشعر العرب؛ فهذا أبو عمرو بن العلاء يقول:" ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلّآ أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر

---

[١] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافى(ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م، ١٨٩/١.

[٢] – الكتاب، سيبويه، ١/ ٣٢، وعلى الرغم من أن سيبويه قال بعد ذلك مباشرة" وسنبيّن ذلك فيما نَستقبِلُ إن شاء الله" إلا أنه لا يفصل القول؛ لأنه كما يقول السيرافي في تعليقه على النص السالف" لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصدًا إليها نفسها..." ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ١/ ١٨٩.

[٣] – ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م، ١٤٨.

[٤] – الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التاثر،٢٤.

كثير"١، وإنما حفلوا بتصنيفها في أنواع، واختلفت تقسيمات الضرورة عند من تناول هذه الظاهرة إلا أن محتواها واحد.

ولعل ابن السراج أول من قسم ضرائر الشعر على أساس النوع، قال في ذلك" ضرورةُ الشاعرِ أَن يُضطرَّ الوزنُ إلى حذفٍ أَو زيادةٍ أَو تقديمٍ أَوْ تَأْخيرٍ في غير موضعهِ وإبدالِ حرفٍ أَو تغييرِ إعرابٍ عَنْ وجههِ علَى التأويلِ أَو تأنيثِ مُذكرٍ علَى التأويلِ وليسَ للشاعِرِ أَنْ يحذفَ ما اتفقَ لَهُ ولا أَنْ يزيدَ ما شَاءَ بَلْ لذلكَ أُصولٌ يعملُ عليها"٢.

وجعلها السيرافي- كذلك- على سبعة أوجه وهي: الزّيادة، والنّقصان، والحذف، والتّقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير الإعراب، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث٣، ويرى ابن عصفور" أنها منحصرة في: الزيادة، والنقص، والتأخير، والبدل"٤، وعقد الآلوسي ثلاثة أقسام للضرورة جعل القسم الأول لضرائر الحذف والقسم الثاني لضرائر التغيير والقسم الثالث لضرائر الزيادة٥.

وثمَّ تقسيم على أساس الحسن والقبح والتوسط بينهما كما فعل السيرافي أيضًا٦ وابن جني٧؛ فالضرورة الحسنة: ما لا يُستهجن، ولا تستوحش منه النفس، كصرف ما لا ينصرف، وقطع همزة الوصل، واستعمال نون التوكيد في غير مواضعها، وقصر الممدود، ونحو ذلك.

---

١ – ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الآلوسي، ٢٤.

٢ – الأصول في النحو، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ٣/ ٤٣٥.

٣ – ينظر: ضرورة الشعر، السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ٣٤.

٤ – ضرائر الشعر، ١٧.

٥ – ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ٦٥: ١٢٦، ١٢٧: ٢٨٠، ٢٨١: ٣٢٥.

٦ – شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٨٩.

٧ – الخصائص، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة،١/ ٣٢٥.

والضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي بتغيير ما، وترك صرف مالا ينصرف، ومد المقصور[١].

ومنهم من لا يتبع أساسًا في التقسيم، فيعدد مظاهرها تعدادًا ويضرب لها الشواهد والأمثلة كما فعل الزجاجي[٢]، والقزاز؛ حيث أسهب في ذلك، فذكر ثلاثًا وأربعين ومائة من ضرائر الشعر[٣].

وبعضهم قسمها تحت إطار جديد بما يتناسب مع الدرس اللغوي الحديث فجعلها على قسمين: ضرائر صرفية، وضرائر نحوية [٤].

ثالثًا- آراء النحاة في الضرورة الشعرية من حيث الاضطرار وعدمه:

اختُلف في الضرورة الشعرية إلى قولين:

القول الأول: مخالفة المألوف من القواعد النحوية في الشعر، سواء ألجأ الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية أم لم يلجأ، وهذا مذهب الجمهور، فالضرورة عندهم لغة خاصة بالشاعر يجوز له استعمالها وإن كان فيها مخالفة للقياس، فما جاء في الشعر مخالفًا اعتبروه رخصة تعطى للشاعر دون الناثر؛ لأن الشاعر مقيد[٥].

القول الثاني: الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي أن الضرورة لا تسمى بذلك إلا إذا كان الشاعر مجبرًا على ارتكابها، أما إذا أمكنه التخلص منها فلا تكون ضرورة، ويمثل هذا الرأي ابن مالك الذي لم يجز الضرورة إلا في حال الاضطرار التي تعد ضرورة، إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة، فإن أمكن ذلك عدت من قبيل ما جاء في الكلام[٦].

---

[١] – ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر،٢٠، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ٣ / ٢٧٣، ٢٧٤.

[٢] – الجمل في النحو، الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، ٣٩٣.

[٣] – ما يجوز للشاعر في الضرورة، ١٥٥وما بعدها.

[٤] – ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ١٥٢: ٣٠٢.

[٥] – ينظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م،١٦٣.

[٦] – ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، ١ /٤٨٩، الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م، ١ /٥٤.

رابعًا- دور الضرورة في التقعيد النحوي:

تدخلت الضرورة الشعرية في التقعيد النحوي مرة في تأويل النصوص كي تكون سارية مع تيار القاعدة، ومرة أخرى باتت الضرورة الأساس الذي يقاس عليه، فهي في كلا الحالتين ساهمت في التقعيد، فقد فسحت المجال للتأويل ، ولو كان هذا التأويل بعيدًا عن مراد المتكلم لكن موافقة القاعدة وعدم خرقها استدعى النحاة إلى الوقوع بين أمرين الأول: لا يريدون خرق القاعدة أو تكثير القواعد، فإذا وضعت لكل ضرورة قاعدة جديدة تتشعب القواعد ويبتعد النحو العربي عن غايته التعليمية، والأمر الثاني لا يستطيعون تخطئة الشعراء الذين وردت في أشعارهم الضرورة؛ لأنهم ممن يحتج بكلامهم، فالشروط (الزمان والمكان والفصاحة وغيرها) تنطبق عليه، فلا مجال لتخطئتهم، ومن خطأ شعرهم كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان يخطئ شعر الفرزدق جاء غيره ليجد تأويلًا لهذا الخروج عن اللغة.

ونالت الضرورة الشعرية منزلة عالية عند النحاة القدامى والمحدثين فلا تكاد تخلو كتب النحو التي تضمنت الأصول منها، وقد جاءت بهذه المكانة تبعًا للشعر الذي كان من أهم مصادر العربية، ويمكن ملاحظة إسهام الضرورة الشعرية في التقعيد النحوي من خلال نظرة النحاة للغة الشعر بأنها لغة خاصة فأجازوا فيها ما لم يجيزوه في النثر، فكان منها ما يقاس عليه في لغة الشعر، وقسم آخر يسمع ولا يقاس عليه، وقسم فيه أكثر من وجه أحدها ضرورة وغيره يمكن تأويله ورده للقاعدة النحوية وعندها لا يكون ضرورة، وقسم رده النحاة إلى لغة قوم.

المبحث الأول-

صرف الممنوع من الصرف في شعر المخضرمين ضرورة:

الأصل في الأسماء الصرف، وإذا لم يكن الاسم مصروفًا سُئِل عن علة منعه؛ لأنه خلاف الأصل، فإذا كانت العلة المانعة من الصرف لزم المتكلم ألا ينوّن؛ " فإذا اضطر الشاعر ردّها إلى أصلها، ولم يحفل بالعلل الدّاخلة عليها، والدليل على ذلك: أن ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه للضرورة، ألا ترى أن الشاعر غير جائز له تنوين الفعل؛ إذ كان أصله غير التنوين، وليس يردّه بتنوينه إلى حالة قد كانت له"[١].

وقد نبه سيبويه على هذه الضرورة في باب (ما يحتمل الشعر) فقال: "هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حُذف أو استعمل محذوفًا"[٢].

ويقول المبرد: "فإن احتاج إلى صرف مالا ينصرف صرفه مع هذه الحركة فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه" [٣].

ويقول ابن السراج مقررًا هذا الحكم" للشاعرِ أَنْ يصرفَ في الشِّعرِ جميعَ ما لا ينصرفُ؛ وذلكَ أَنَّ أَصلَ الأسماءِ كلِّها الصرفُ" [٤].

وقال ابن جني: "اعلم أن الأصول المتصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما إذا ما احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر مالا تمكن مراجعته؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله. الأول فيها الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل في وجهين فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه"[٥].

---

[١] – شرح كتاب سيبويه، ١٩١/١.

[٢] – الكتاب، ٢٦/١.

[٣] – المقتضب، المبرد (ت ٢٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣/١.

[٤] – الأصول في النحو، ابن السراج، ٤٣٦/٣.

[٥] – الخصائص، ابن جني، ٣٤٩/٢.

وهذه الضرورة كثيرة الورود في الشعر[١] ، ولذلك فقد انعقد إجماع البصريين والكوفيين- كما يقول ابن الأنباري [٢]- على جواز صرف الممنوع من الصرف.

ومن شواهد هذه الضرورة في شعر المخضرمين، قول أبي كبير الهذلي[٣]: الكامل

ممنْ حملن به وهنَّ عواقدٌ ... حبكَ النطاقِ فشبَّ غيرَ مهبلِ[٤]

موطن الشاهد: عواقد، ووجه الاستشهاد: صرفها وهي ممنوعة من الصرف.

وقول أمية بن أبي الصلت[٥]: الخفيف

فَأَتاها أحيمرٌ كأخي السهم ... بعضبٍ فقال كوني عقيرا[٦]

فصرف أحيمرٌ؛ لإقامة الوزن.

وقَول العجاج[٧]: الرجز

أوالِفًا مكّة من وُرْق الحَمِي[٨]

---

[١] – ينظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م، ٢٤.

[٢] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، ٤٠٣/٢.

[٣] – هو عامر بن الحليس الهذلي، من بني سهل بن هذيل، شاعر فحل من شعراء الحماسة، قيل: أدرك الإسلام، وأسلم، وله خبر مع النبي صلى الله عليه وسلم. الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م، ٣/ ٢٥٠.

[٤] – ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م، ٩٢/٢.

[٥] – هو ابن عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف، قدم دمشق قبل الإسلام، وكان مطلعا على الكتب القديمة، يلبس المسوح تعبدا، وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر، ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية. ورحل إلى البحرين، فأقام ثماني سنين ظهر في أثنائها الإسلام، وعاد إلى الطائف، فسأل عن خبر محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم فقيل له: يزعم أنه نبي، فخرج حتى قدم عليه بمكة وسمع منه آيات من القرآن، وانصرف عنه، فتبعته قريش تسأله عن رأيه فيه، فقال: أشهد أنه على الحق، قالوا: فهل تتبعه؟ فقال: حتى أنظر في أمره. وخرج إلى الشام، وهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وحدثت وقعة بدر، وعاد أمية من الشام يريد الإسلام، فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم ابنا خال له، فامتنع، وأقام في الطائف إلى أن مات سنة (٥) هـ الموافق (٦٢٦) م. الأعلام، ٢/ ٢٣.

[٦] – ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ٧٦.

[٧] – هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر راجز مجيد ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها. ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك وتوفي سنة (٩٠) هـ. الأعلام، ٤/ ٨٦.

[٨] – ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، ٢٨٢.

موضع الاستشهاد (أوالِفًا) فقد صرف الممنوع من الصرف، فالأصل: (أوالف)؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع:(فواعل) إلا أنه اضطر للتنوين بسبب الوزن الشعري، وهذا التنوين يسمى تنوين الضرورة، ولا يكون إلا في الأسماء التي أصلها التمكن كتنوين مالا ينصرف.

وقوله: الرجز

يا لَيْتَ أيامَ الصِّبَا رواجِعَا[١]

موضع الاستشهاد: (رواجعا) إذ نصب الخبر خلافًا للقياس سلامة للوزن، واستقامة للبيت.

نصب سيبويه (رواجعا) على الحال، وحذف الخبر[٢]، وكذلك ابن السراج، حيث قال:" كأنه قال: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا أو أقبلت رواجعًا"[٣]، والكسائي يقدر (رواجعًا) خبرًا لكان المحذوفة، لأن (كان) تستعمل كثيرًا مع (ليت) كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، وقد خالف الفراء ذلك فجعل (ليت) ناصبة للمبتدأ والخبر معًا على خلاف الأصل[٤].

قال ابن سلام:" قَالَ العجاج: يَا لَيْت أَيَّام الصِّبَا رواجعا، وهي لُغَة لَهُم سَمِعت أَبَا عون الحرمازي يَقُول لَيْت أَبَاك مُنْطَلقًا وليت زيدًا قَاعِدًا، وأخبرني أَبُو يعلى أَن منشأه بِلَاد العجاج فَأَخذهَا عَنْهُم"[٥].

---

[١] – ديوان العجاج، قدم له وحققه: د. سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ٤٠٥. ولم أعثر عليه في ديوان العجاج بتحقيق: د. عزة حسن.

[٢]– ينظر: الكتاب، ١٤٢/٢.

[٣]– الأصول في النحو، ٢٤٨/١.

[٤]– ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، ٢٣٤/١٠، الأصول في النحو، ٢٤٨/١.

[٥]– طبقات فحول الشعراء، ابن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ٧٨/١.

لكن ابن يعيش يرى غير ذلك فيقول:" فليس على ما تَوهّموه، إنّما هو على حذف الخبر. والتقديرُ: يا ليت أيّام الصّبا رواجعَ لنا، أو أقبلتْ رواجعَ. وذلك لأنه لم يُرِد معنى الخبر، وإنّما هو في حال تَمَنّ لنفسه، أو لمن حَلَّ عنده هذا المَحَلَّ، فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على "لَنا" في هذا الكلام"[١].

وقال: "على تقديرِ: يا ليت لنا أيّامَ الصبا رواجعا، فيكون "أيام الصِّبا" اسمَ "لَيْتَ" والخبرُ الجارُّ والمجرورُ المقدَّرُ، و"رواجعا" حالٌ، وتنوينُه ضرورةً"[٢].

وينقل البغدادي في خزانته أن" البصريين يقدرُونَ خبر لَيْت محذوفاً ورواجع: حَال من ضَمِيره وَالتَّقْدِير: يَا لَيْت لنا أَيَّام الصِّبَا رواجع وَيَا ليتها أَقبلت رواجع"[٣].

وتخلص الباحثة إلى أن النحاة قد دخلوا في تفسير هذا البيت إلى مجال التأويل والتقدير

والذي تراه الباحثة أن البيت لا يؤول على تقدير محذوف سواء أكان خبرًا أم حذف كان، فرواجعًا خبر لليت، وجاءت منصوبة ضرورة اقتضته موسيقى البيت وقافيته.

وكثر صرف الجمع المتناهي للتناسب حتى ظن جملة من النحويين أن صرفه جائز في سعة الكلام؛ بهذا قال ابن مالك:"يصرف ما لا ينصرف للتّناسب أو للضّرورة، وإن كان أفعل تفضيل خلافًا لمن استثناه ويمنع صرف المنصرف اضطرارًا خلافًا لأكثر البصريين، لا اختيار خلافًا لقوم، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة"[٤].

---

[١]- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٥٦٨/٤.

[٢] - شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ٢٦١/١.

[٣]- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، ٢٣٤/١٠.

[٤] - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٤٠٧٩/٨.

وقال في ألفيته:

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ[١]

وقال الأشموني:" أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارًا، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة، قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"[٢].

وقد وردت ألفاظ مصروفة في القرآن الكريم وقراءاته جاءت مغايرة لقاعدة الممنوع من الصرف، ومن هذه الألفاظ (سلاسلًا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلا وَأَغْلَالا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤].

الشاهد: سلاسلًا

وجه الاستشهاد: حيث صرفت (سلاسلًا)، وحقها أنْ تكون ممنوعة من الصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع، وهذه قراءة متواترة، قرأ بها الإمام الكسائي، والإمام نافع المدني، وهشام، وأبو جعفر المدني، وشعبة[٣]، وقد علل النحاة صرفها للتناسب.

وترى الباحثة إن توجيه صرف(سلاسلًا) بأنها للتناسب، أو للإتباع أو لمناسبة فواصل الآيات توجيه غير علمي؛ لأن الإتباع كما قرره اللغويون يشترط أن تكون الكلمتان متفقتين في المعنى والوزن معًا، ويؤكد ذلك ما قرره عبد الرحمن تاج بقوله:" ويكون التناسب بإيثار إحدى صيغتين للفظ مع تساوي الصيغتين في الدلالة على المعنى المراد"[٤].

---

[١] – ألفية ابن مالك، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة الرابعة، ١٤٤٢ هـ – ٢٠٢١ م، ٣٠٣.

[٢] – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م ،٣/ ١٧٤.

[٣] – ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ٦٦٣، تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن – عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ٥٩٩.

[٤] – السجع وتناسب الفواصل وما يكون من ذلك في القرآن الكريم، عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، الجزء السادس والثلاثون، ٣١.

و(قواريرًا) في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا* قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ الإنسان: [١٥، ١٦].

موطن الشاهد: قواريرا

وجه الاستشهاد: حيث جاءت(قواريرًا) منونة في قراءة ابن كثير، والكسائي وعاصم إلا حفصًا، وأهل الحجاز، وأهل المدينة، وقد قرأ حمزة وابن عامر بغير تنوين[١].

وممن رفض تخريج قراءة (قواريرًا) بالتناسب سمير استيتية، إذ يقول:" فالقراءة التي تصرف كلمتي(قوارير) لم تأخذ التناسب بعين الاعتبار، بل لا وجه لهذا التناسب أصلاً، فكلمة (أكواب) مجرورة، وكلمتا(قوارير) منصوبتان، فأين هو هذا التناسب الذي حملت عليه الآية الكريمة حملًا؟ فإن قيل: إن المقصود من التناسب هنا هو تناسب رؤوس الآي في السورة كلها، قلنا: إن هذا غير صحيح أيضًا؛ لأن التنوين لا يوقف عليه أصلًا وبذلك لا يصح القول: إن صرف كلمتي (قواريرا، قواريرا) في قراءتي نافع والكسائي قد كان للتناسب، والحق في نظري أنه ما كان إلا أخذًا بلهجة من يصرف الممنوع من الصرف"[٢].

وقد وجه القراء والنحاة هذه القراءات توجيهات مختلفة، فمنهم من قال: صرفت هذه الألفاظ للتناسب، وهو ما يسميه أهل اللغة بالإتباع والمزاوجة[٣]. ومنهم من قال: إن القراء قد تأثروا برواية الشعر، فاعتادت ألسنتهم صرف الممنوع من الصرف تأثرًا برواية الشعر[٤]. وتدحض الباحثة هذا القول؛ لأن العادة اللسانية ليست مبررًا للخروج عن المألوف وبخاصة في القرآن الكريم.

---

[١] – ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ٦٦٣، تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، ٥٩٩.

[٢] – رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية، سمير شريف استيتية، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض – السعودية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، مجلد ٥، العدد ١، ١٢٦.

[٣] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، ٢٦٠/٥.

[٤] – ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ،٣/ ١٧٤.

وتميل الباحثة إلى القول: إن صرف (سلاسل، وقوارير) لغة فصيحة من لغات العرب لا يمكن إنكارها ولا إغفالها مستندةً إلى القراءات القرآنية المتواترة التي صرفت هذه الألفاظ، وقد قرأ بها أئمة القراء: الكسائي، ونافع المدني، وهشام، وأبو جعفر، وشعبة، فالقراءات القرآنية" ما هي إلا وجوه من الخلاف بين لهجات القبائل"[١].

بالإضافة إلى أن هذا الاستعمال ورد في فصيح الكلام، كما في حديث عائشة:" فانْتَخَبْتُ مِنْهُ أحاديثًا غَرائِبَ، وتركتُ المشاهيرَ"[٢] يقول ابن أبي حاتم:" والجادَّة: "أحاديثَ غرائبَ" بِحَذْفِ الألف؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف لمجيئه على صيغة منتهى الجموع، لكنَّ قوله: "أحاديثًا" بالتنوين: جائزٌ في العربية وصحيحٌ؛ ويخرَّج على لغة من يَصْرِفُ جميعَ ما لا ينصرف في الاختيار وسعة الكلام وهي لغة لبعض العرب"[٣]. وإلى هذا أميل؛ إذ ليس هناك ما يجيز هذه اللغة في الشعر دون النثر.

إلا أن النحاة اختلفوا في (أفعل منك) فذهب الفراء، والكسائي، والكوفيون إلى أن كل ما لا يصرف يجوز صرفه في الضرورة الشعرية إلا في (أفعل منك) معللين ذلك بأن(مِنْ) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به. كما عللوا ذلك أيضًا بأن(مِنْ) تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة؛ وذلك لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، فاستغني بأحدهما عن الآخر[٤].

---

[١] – اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طبعة جديدة، ١٩٨٣، ١٨٧/١.

[٢] – كتاب العلل، ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، إشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م، ١٨٢/٣.

[٣] – كتاب العلل، ابن أبي حاتم، ١٨٧/١.

[٤] – ينظر: الأصول في النحو، ٤٣٧/٣، شرح كتاب سيبويه، ١٩٢/١، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ٣٩٩/٢، ضرائر الشعر، ابن عصفور، ٢٤، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ٦٨٩/٥، البديع في علم العربية، ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ٦٦٩/٢.

وقد رده ابن السراج، والسيرافي، وابن عصفور وغيرهم من البصريين بدليل قولهم: خيرٌ منك، وشرٌ منك، وإذا كان كذلك دل على أن مانعه ليس وجود (مِنْ) بل الصفة والوزن، كأحمر، وأصفر[١].

وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرف كل مالا يصرف في ضرورة الشعر ومنه (أفعل منه)؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل[٢].

هذا وقد ذهب ابن يعيش إلى أن هذه الضرورة من أحسن الضرورات معللًا ذلك بأنه رد إلى الأصل، فالأصل في الأسماء هو الصرف ودخول التنوين عليها[٣]. وهو ما علل به النحاة قبل ابن يعيش وبعده.

وترى الباحثة رجحان رأي البصريين في صرف جميع مالا ينصرف في ضرورة الشعر؛ لأن الشعر يجوز فيه مالا يجوز في غيره وإن لم يضطر الشاعر إلى ذلك، وأن هذه الضرورة وهي صرف ما ينصرف من الضرائر المستحسنة؛ وذلك لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف.

وأن صرف الممنوع من الصرف جائز في الشعر، وفي سعة الكلام؛ لكثرة ما ورد عليه من الأمثلة.

---

[١] – ينظر: الأصول في النحو، ٤٣٧/٣، شرح كتاب سيبويه، ١٩٢/١، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٤٠١/٢، ضرائر الشعر، ٢٤، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٦٩٠/٥، البديع في علم العربية، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ٦٦٩/٢.

[٢] – ينظر: الأصول في النحو، ٤٣٦/٣ شرح كتاب سيبويه، ١٩٢/١، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٣٩٩/٢، البديع في علم العربية، ابن الأثير، ٦٦٨/٢.

[٣] – ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ١٨٧/١: ١٩٣.

المبحث الثاني

صرف الممنوع من الصرف في شعر المخضرمين لغة:

قد ورد في شعر المخضرمين شواهد يُظن أنها من ضرائر الشعر، ولكن ثُبت أنها لغات استعملتها العرب في كلامها.

قال ابن السيد البطليوسي:" إنما يسمى لغة ما كان مستعملًا في الكلام، وأما ما ينفرد به الشعر فإنما يسمى ضرورة"[١].

وقد وردت شواهد في شعر المخضرمين صرفت الممنوع من الصرف من غير ضرورة أوجبت ذلك منها:

١- صرف العلم المؤنث

ترى الباحثة أن ثمة شواهد ورد فيها العلم المؤنث مصروفًا، وقد اجتمعت فيه علتان من علل الممنوع من الصرف العلمية والتأنيث، وقد وردت هذه الشواهد في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف وفي شعر المخضرمين

ومن هذه الشواهد قول أبي طالب[٢]: المتقارب

كما نال مِنْ كان مِنْ قبلكم ... ثَمودٌ وعادٌ فمِنْ ذا بِقي[٣]

---

[١] – الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٣٩٢.

[٢] – هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، من قريش، أبو طالب: والد علي (رضي الله عليه) وعم النبي صلى الله عليه وسلم وكافله ومربيه ومناصره. كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، ومن الخطباء العقلاء الأباة. وله تجارة كسائر قريش. نشأ النبي صلى الله عليه وسلم في بيته، وسافر معه إلى الشام في صباه. ولما أظهر الدعوة إلى الإسلام هم أقرباؤه (بنو قريش) بقتله، فحماه أبو طالب وصدهم عنه، فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام، فامتنع خوفا من أن تعيره العرب بتركه دين آبائه، ووعد بنصرته وحمايته، وفيه الآية: " إنك لا تهدي من أحببت " واستمر على ذلك إلى أن توفي، فاضطر المسلمون للهجرة من مكة. وفي الحديث: ما نالت قريش مني شيئًا أكرهه حتى مات أبو طالب مولده ووفاته بمكة توفي سنة (٣) ق. هـ. الأعلام، ٤/ ١٦٦.

[٣] – ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة: أبي هفان المهزمي البصري، علي بن حمزة البصري التميمي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ٨٨.

والتقطيع العروضي يبين ذلك:

ثمودن	وعادن	فمنذا	بقي
//ه/ه	//ه/ه	//ه/ه	//ه
فعولن	فعولن	فعولن	فعل

ويتبين للباحثة- من خلال ما سبق- أن الشاعر لو منع(ثمود) من الصرف لكانت التفعيلة الأولى(فعول)، دخلها زحاف القبض، وهو زحاف جائز.

وقول العباس بن مرداس[١]: الطويل

أَلَم تَرَ عادًا كَيفَ فَرَّقَ جَمعَها قُبَيلٌ وَقِدمًا جارَ عَن مَنهَجِ القَصدِ[٢]

والتقطيع العروضي يبين ذلك:

ألمت	رعادن كي	ففرر	قجمعها
//ه/	//ه/ه/ه	//ه/	//ه//ه
فعول	مفاعيلن	فعول	مفاعلن

ويتضح للباحثة أن الشاعر لو منع(عادًا) من الصرف لكانت التفعيلة الثانية(مفاعلن)، قد دخلها زحاف القبض، وهو زحاف جائز في حشو البحر الطويل.

---

[١] – هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السُلَمي من مُضَر، أبو الهيثم: شاعر فارس، من سادات قومه، أمُّه الخنساء الشاعرة، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قُبيل فتح مكة، وكان من المؤلفة قلوبهم ويُدعى فارس العُبَيْد، وهو فرسه، وكان بدويًا قحًا، لم يسكن مكة ولا المدينة وإذا حضر الغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم، لم يلبث بعده أن يعود إلى منازل قومه وكان ينزل في بادية البصرة وبيته في عقيقها، وهو وادٍ مما يلي سفوان، وأكثر من زيارة البصرة، وقيل: قدم دمشق وابتنى بها دارًا، وكان ممن ذمّ الخمر وحرّمها في الجاهلية، مات في خلافة عمر سنة (١٨)هـ. الأعلام، ٣/ ٢٦٧.

[٢] – ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية – بغداد،١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م، ١١٧.

وصرف(سليم) في قول الشماخ[١]: الطويل

وَجَاءَتْ سُلَيْمٌ قَضُّها بقَضِيضِها، ... تُنَشِّرُ حَوْلي بالبَقِيع سَبَالَها[٢]

وصرفه لم يكن ضرورة غايتها المحافظة على الوزن العروضي، بل إن الشاعر لو منع هذا العلم من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا، والتقطيع العروضي يبين ذلك

وجاءت	سليمنقض	ضهاب	قضيضها
//ه/ه	//ه/ه/ه	/ه//	//ه//ه
فعولن	مفاعيلن	فعول	مفاعلن

ويبدو للباحثة أن (سليمٌ) لو منعت من الصرف لبقي الوزن العروضي مستقيمًا وكانت التفعيلة(مفاعلن)، وهي إحدى التفعيلات الفرعية للتفعيلة الرئيسة(مفاعيلن) قد دخلها زحاف القبض، وهو زحاف جائز في حشو البحر الطويل.

وقد صرف الشعراء أسماء الأحياء والمدن ومنها صرف(تميم) في قول لبيد بن ربيعة[٣]: الطويل

وَقَيْسًا ومَنْ لَفَّتْ تَميمٌ ومَذْحِجًا... وكِندَةَ إذْ وَافَتْ عَلَيكِ المَنَازِلا[٤]

والتقطيع العروضي يبين أن صرف(تميم) لم يكن للضرورة الشعرية ولا لإقامة الوزن

---

[١] – هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبيانيّ الغطفانيّ شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وهو من طبقة لبيد والنابغة. كان شديد متون الشعر، ولبيد أسهل منه منطقا. وكان أرجز الناس على البديهة. جُمِعَ بعض شعره في (ديوان – ط) شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان سنة (٢٢) هـ. الأعلام، ٣/ ١٧٥.

[٢] – ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ٢٩٠.

[٣] – هو لَبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على النبي –صلّى الله عليه وسلم–، ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتا واحدا، قيل: هو " ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح " وسكن الكوفة، وعاش عمرا طويلا. وهو أحد أصحاب المعلقات، توفي سنة (٤١) هـ. الأعلام، ٥/ ٢٤٠.

[٤] – ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، ١٢١.

وقي سن	ومن لف فت	تمي من	ومذح جن
//ه/ه	//ه/ه/ه	//ه/ه	//ه//ه
فعولن	مفاعيلن	فعولن	مفاعلن

وترى الباحثة أن الشاعر لو منع(تميم) من الصرف لكانت التفعيلة الثالثة(فعول) قد دخلها زحاف القبض، وهو زحاف جائز.

ومن الشواهد القرآنية الدالة على صرف العلم المؤنث الواقع اسمًا للقبيلة صرف(سبأ) في قوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] وفي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ﴾ [سبأ: ١٥]

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف قراءة الجمهور(مصرًا) بالتنوين في قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]

موطن الشاهد: مصرًا

وجه الدلالة: مجيء (مصرًا) علم مؤنث لاسم البلد مصروفًا. وحقه المنع للعلمية والتأنيث.

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي صرف العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة، مثل صرف (قريش)، فقد وردت شواهد نحوية صرفت(قريش) وهو علم دال على اسم القبيلة، ومن هذه الشواهد حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ، لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ، وَجَعَلْتُ لَهُ خَلْفًا"[١].

[١] – صحيح البخاري، البخاري، تحقيق: د. د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م، ٥٧٤/٢، رقم الحديث: ١٥٠٨.

وكقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إِنِّي نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَإِنَّ عَادًا أُهْلِكَتْ بِالدَّبُورِ "[١]. وكقوله عليه الصلاة والسلام: " شَيَّبَتْنِي هُودٌ، وَالْوَاقِعَةُ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، وَالْمُرْسَلَاتُ، وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ"[٢].

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف صرف أسماء الأماكن منها صرف مصر في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:"إِذَا افْتَتَحْتُمْ مِصْرًا فَاسْتَوْصُوا بِالْقِبْطِ خَيْرًا فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا"[٣].

٢- صرف العلم الأعجمي

صُرف العلم الأعجمي في الشعر العربي الفصيح نحو: يغوث، وجبريل، وداود ويعقوب، وهرقل، مع أنها أسماء ممنوعة من الصرف وفق قاعدة الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، لكن وردت شواهد في شعر المخضرمين صرفت هذه الأعلام مع أنها اجتمعت فيها شروط المنع من الصرف. ومنها صرف(داود) في قول الحطيئة[٤]: البسيط

يَمشونَ في نَسجِ داوُودٍ كَأَنَّهُمُ بُزلٌ طَلَى أُدمَها بِالزِفتِ طالِيها[٥]

---

[١] – مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، ٤٢٥/٣، رقم الحديث: ١٩٥٥.

[٢] – سنن الترمذي، الترمذي، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، ٤٠٢/٥، رقم الحديث: ٣٢٩٧.

[٣] – صحيح الكتب التسعة وزوائده، هشام محمد صلاح الدين أبو خضره، هشام محمد نصر مقداد، محمود السيد عثمان، أشرف على إخراجه وقدم له: د. عبد المهدي عبد القادر، مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة – مصر، الطبعة الثانية، ١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩ م، ٩٦٩.

[٤] – هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان هجاء عنيفا، لم يكد يسلم من لسانه أحد، وهجا أمه وأباه ونفسه، وأكثر من هجاء الزبرقان بن بدر، فشكاه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس، فقال: إذا تموت عيالي جوعا، وتوفي سنة ٤٥هـ. الأعلام ،٢/ ١١٨.

[٥] – ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، ١٩٨.

وتميل الباحثة إلى القول: إن صرف(داوود) لم يكن للمحافظة على الوزن، فالوزن مستقيم، سواء أصُرِفَ(داوود) أم مُنِعَ من الصرف، وممَّا يدلُّ على ذلك التقطيع العروضي

يمشون في	نسج دا	وودن كأن	ن همو
/ه/ه//ه	/ه//ه	/ه/ه//ه	///ه
مستفعلن	فاعلن	مستفعلن	فعلن

فلو منع الشاعر(داوود) من الصرف لكانت التفعيلة الثالثة(مستعلن)، دخلها زحاف الطي، وهو زحاف جائز. وعليه فإن صرف (داوود) قد يكون لغة فصيحة من لغات العرب.

ومن شواهد صرف العلم الأعجمي الممنوع من الصرف في القرآن قول الله-عز وجل- على لسان قوم سيدنا نوح-عليه السلام-: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

فقد جاء العلم الأعجمي (يغوثًا، ويعوقًا) مصروفًا، وهي قراءة الأعمش والأشهب العقيلي، والمطوعي، وحقه أن يكون ممنوعًا من الصرف للعلمية والعجمة، وقد وجه النحاة هذه القراءة بأنها جاءت على مذهب من يصرف الممنوع من الصرف، وهي لغة فاشية، وقالوا: إِنْ كانا عربيين فالمنع للتعريف ووزن الفعل، وإِنْ كانا أعجميين فالمنع للعجمة والتعريف، وهذه القراءة قراءة الأعمش بن مهران والأشهب العقيلي والمطوعي وقد صرفت هذه القراءات الاسم الأعجمي[١].

[١] – ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، ٦٢٢/٤، إعراب القرآن، النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٩/٥، معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، ١٨٩/٣، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ، ٨٦/١٥، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٦٠، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م، ١٢٤/٤.

وتميل الباحثة إلى القول: إن للعرب في الاسم الأعجمي وجهين: الصرف والمنع وكلا الوجهين جائز، وإنْ كان الأقيس والأقوى والأشيع منع العلم الأعجمي من الصرف.

وقد ورد صرف العلم الأعجمي في الحديث كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لليهودي الذي سأله عن شراب أهل الجنة، قال: "مِنْ عَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا..."[١].

ومن شواهد صرف العلم الأعجمي صرف(إستبرق) وهو علم لنوع من الثياب فقد روى الإمام البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال:"وَجَدَ عُمَرُ حُلَّةَ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ابْتَعْ هَذِهِ الْحُلَّةَ، فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَلِلْوُفُودِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ، أَوْ: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ..."[٢].

وتميل الباحثة إلى القول: إن ثمة لغتين في (إستبرق): إحداهما تمنعه من الصرف؛ للعلمية والعجمة وفقًا لقاعدة الممنوع من الصرف، والأخرى تصرفه وفقًا للغة من يصرف الممنوع من الصرف مطلقًا، وكلتا اللغتين فصيحة توافق سنن العربية.

ويبدو أن منع الأسماء من الصرف هو اللغة الفصحى والأكثر شيوعًا والأقوى التي يقاس عليها، وأن اللغة التي صرفت الممنوع من الصرف لغة صحيحة في القياس لكنها قليلة في الاستعمال، وأن منع الأسماء من الصرف كان نتيجة التطور اللغوي لقواعد اللغة العربية. ولعل برجشتراسر أصاب في ما وصل إليه إذ يقول:" وأما عدم انصراف بعض الأسماء، نحو: يغوث، وعمر، وطلحة، وهند، وأبيض، وبيضاء، وكثير من أبنية جمع التكسير، فهو من غرائب اللغة العربية. ومما يدل على حداثته أن كل الأسماء غير المنصرفة، يمكن انصرافها في الشعر. والشعر كثيرًا ما يحافظ على القديم"[٣].

---

[١] – صحيح الإمام مسلم، مسلم، تحقيق: محمد ذهني أفندي، إسماعيل بن عبد الحميد الحافظ الطرابلسي، أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري، محمد عزت بن عثمان الزعفرانبوليوي، أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣٣٤هـ، ١/١٧٣، رقم الحديث: ٣١٥.

[٢] – صحيح البخاري، البخاري، ١/٣٢٣ رقم الحديث: ٩٠٦.

[٣] – التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٤٩٤م، ١١٨.

٣- صرف العلم الموازن للفعل

وردت شواهد في شعر المخضرمين صرفت العلم الموازن للفعل من غير ضرورة أوجبت صرفه ومن هذه الشواهد صرف (يزيد) في قول سويد اليشكري[١]: الطويل

فَمِنّا يَزيدٌ إِذ تَحَدّى جُموعَكُم ... فَلَم تُفرِحوهُ المَرزُبانُ المُسَوَّر[٢]

موطن الشاهد: يزيدٌ

وجه الاستشهاد: حيث جاء العلم الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل مصروفًا من غير ضرورة أوجبت ذلك. يوضح ذلك التقطيع العروضي للشطر الأول

فمننا	يزيدنإذ	تحددى	جموعكم
//ه/ه	//ه/ه/ه	//ه/ه	//ه//ه
فعولن	مفاعيلن	فعولن	مفاعلن

وتميل الباحثة إلى القول: إن(يزيد) لو مُنِعَ من الصرف لكانت التفعيلة الثانية في الشطر الأول(مفاعلن)، قد دخلها زحاف القبض، وهو زحاف أجازه العروضيون.

٤- صرف العلم المختوم بألف ونون زائدتين

---

[١] – هو سويد بن أبي كاهل (غطيف، أو شبيب) ابن حارثة بن حسل، الذبيانيّ الكناني اليشكري شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام. عدّه ابن سلام في طبقة عنترة. كان يسكن بادية العراق. وسجن بالكوفة، لمهاجاته أحد بني يشكر، فعمل بنو عبس وذبيان على إخراجه، لمديحه لهم، فأطلق بعد أن حلف على أن لا يعود إلى المهاجاة. أشهر شعره عينية كانت تسمى في الجاهلية (اليتيمة) وهي من أطول القصائد، حفظ الرواة منها نيفا ومئة بيت. توفي سنة (٦٠) هـ. الأعلام،٣/ ١٤٦.

[٢] – ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، جمع وتحقيق: شاكر العاشور، مراجعة: محمد جبار المعيبد، ساعدت وزارة الإعلام على نشره، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ٢٠.

أما العلم المختوم بألف ونون زائدتين بعد حرفين ثانيها مضعف فللنحاة مذهبان مذهب يمنعه من الصرف، ومذهب يجيز صرفه، وقد وردت شواهد نحوية صرفته في شعر المخضرمين، كقول أمية بن أبي الصلت: البسيط

سُبْحانَه ثُمَّ سُبْحانًا يَعُودُ لَهُ، ... وقَبْلَنا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ[١]

فإذا ما عددنا النون حرفًا أصليًا، فلا شاهد في هذا البيت؛ لأنه لا توجد علة مانعة تمنع الاسم من الصرف أما إذا عددنا النون حرفًا زائدًا-فعندئذ- يكون الشاهد وهو صرف الاسم المختوم بألف ونون زائدتين، وهذا يعد خروجًا على القاعدة النحوية.

فإذا ما قطعت الباحثة الشطر الأول من البيت تقطيعًا عروضيًا تبين لها أن صرف العلم المختوم بألف ونون زائدتين لغة فصيحة من لغات العرب.

موطن الشاهد: سبحانًا

وجه الاستشهاد: حيث جاء العلم المختوم بألف ونون زائدتين مصروفًا من غير ضرورة أوجبت ذلك. ويبدو للباحثة أن صرف سبحانًا لم يكن للمحافظة على وزن البيت

سبحانهو	ثممسب	حاننيعو	دلهو
/ه/ه//ه	/ه//ه	/ه/ه//ه	///ه
مستفعلن	فاعلن	مستفعلن	فعلن

فلو منع الشاعر(سبحانًا) من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا، وكانت التفعيلة الثالثة (مستفعلن)، قد دخلها زحاف الطي، وهو زحاف جائز.

وتخلص الباحثة من خلال ما سبق إلى أن من صرف العلم المختوم بألف ونون زائدتين قد أصاب وجهًا من وجوه العربية، وهو مصيب غير مخطئ. ومما يؤيد جواز صرفه أن الوزن العروضي في البيت السابق مستقيم سواء أصرف العلم المختوم بألف ونون زائدتين أم منع من الصرف، وترجح الباحثة أن يكون صرف العلم المختوم بألف ونون زائدتين لغة فصيحة من لغات العرب.

[١] – ديوان أمية بن أبي الصلت، ١٩٩.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

١- الضرورة الشعرية خاصية من خصائص الشعر يتميز بها عن النثر، فالشاعر يجوز له الخروج عن المألوف من القواعد اللغوية إذا اضطر إلى ذلك.

٢- لجأ الشعراء إلى الضرورة من أجل إقامة الوزن الشعري، فلولا الضرورة لاختل الوزن.

٣- في تعريف الضرورة الشعرية مذهبان: مذهب الجمهور ومذهب ابن مالك، فالضرورة على مذهب الجمهور: ما وقع في الشعر دون النثر، سواء كان عنه مندوحة أو لا، وعلى مذهب ابن مالك: ما ليس للشاعر عنه مندوحة، والصواب مذهب الجمهور.

٤- إن صرف الممنوع من الصرف لغة فصيحة من لغات العرب لا يمكن إنكارها، أو تجاهلها، يشهد لصحتها كثرة الشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف. وقد أشار النحاة في مؤلفاتهم وآرائهم وتخريجاتهم إلى هذه اللغة وممن أكد هذه اللغة الأخفش، والكسائي.

٥- إن تعليل النحاة للألفاظ التي جاءت مصروفة في القرآن الكريم وقراءاته بأنها للتناسب، أو للإتباع تفتقر إلى الدقة العلمية، وإلى الموضوعية، إذ إنه لا تناسب ولا إتباع بين هذه الألفاظ وما جاورها من الكلمات في السياق القرآني.

٦- إن تعليل صرف الألفاظ الممنوعة من الصرف التي وردت في القرآن الكريم وقراءاته على أنها لغة فصيحة من لغات العرب القديمة أقوى، وأفضل من تعليلها بأنها للتناسب.

٧- إن تعليل النحاة للشواهد التي خالفت قواعد اللغة العربية بأنها ضرورة شعرية غايتها المحافظة على الوزن الموسيقي للقصيدة، ولا سيما شواهد الممنوع من الصرف هو تعليل غير دقيق؛ إذ إن هذه الشواهد في غالبها تمثل لغة من لغات العرب القديمة، وقد أثبتت الباحثة أن شواهد صرف الممنوع من الصرف في شعر المخضرمين لم تكن كلها للمحافظة على الوزن وأن الشاعر لم يضطر إلى صرفها فرارًا من انكسار الوزن.

والباحثة لا تنكر الضرورة الشعرية، وأن الشاعر قد يضطر في كثير من الأحيان إلى مخالفة القاعدة النحوية من أجل المحافظة على الوزن الموسيقي للقصيدة، ولكن ليس كل ما خالف القاعدة النحوية هو من أجل المحافظة على الوزن. بل تدرس هذه الشواهد ليتبين أن منها ما هو ضرورة شعرية غايتها المحافظة على الوزن، ومنها ما يمثل لغة فصيحة من لغات العرب.

٨- إن صرف الأسماء الممنوعة من الصرف متأصل في اللغة العربية إذ إن النحاة أجمعوا على أن الأصل في الأسماء الصرف، وأن منعها من الصرف علة طارئة. وقد أشار علماء العربية إلى أن الأصل في الأسماء الصرف.

٩- حاول النحاة أن يجدوا تخريجًا لهذه الشواهد التي صرفت الممنوع من الصرف فعللوا صرفها في القرآن الكريم للتناسب، وما جاء مصروفًا في الشعر فعلته- عندهم- إقامة الوزن، والحق أن هذا التخريج يفتقر إلى الحجة والبرهان، فليس كل ما صرف كان للتناسب، أو للضرورة.

١٠- إن صرف الممنوع ليس مقصورًا على ضرورة الشعر؛ وذلك لأن القراءات القرآنية وردت لتصرف الممنوع في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا﴾ [الإنسان: ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٦]، ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ [نوح: ٢٣].

التوصيات:

في نهاية هذه الدراسة توصي الباحثة الباحثين بما يلي:

١- إعادة النظر في مسألة الضرورة الشعرية، ودراستها دراسة علمية دقيقة؛ للتمييز بين ما هو ضرورة وما هو لغة عربية فصيحة من لغات العرب القديمة.

٢- دراسة لغات العرب المعتمدة في التقعيد عند النحاة.

٣- اتخاذ النص الشعري مجالًا للدراسة النحوية؛ وذلك لارتباط النحو بالنصوص، فالدراسات النحوية للنصوص تتميز عن غيرها بأنها تتجاوز النظرية إلى التطبيق وتبتعد عن الجفاف الذي توصف به الدراسات النحوية النظرية.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٢- إعراب القرآن، النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.

٣- الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.

٤- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

٥- ألفية ابن مالك، ابن مالك، تحقيق: د. عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة الرابعة، ١٤٤٢ هـ – ٢٠٢١ م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م.

٨- البديع في علم العربية، ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٩- تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن – عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٠- التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٤٩٤م.
١١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
١٢- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١٣- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
١٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
١٥- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
١٦- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة: أبي هفان المهزمي البصري، علي بن حمزة البصري التميمي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٧- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
١٨- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١٩- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، جمع وتحقيق: شاكر العاشور، مراجعة: محمد جبار المعيبد، ساعدت وزارة الإعلام على نشره، الطبعة الأولى، ١٩٧٢.

٢٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.

٢١- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية – بغداد،١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٢٢- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٣- ديوان العجاج، قدم له وحققه: د. سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٢٤- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.

٢٥- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٢٦- رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية، سمير شريف استيتية، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض – السعودية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، مجلد ٥، العدد١.

٢٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٢٨- السجع وتناسب الفواصل وما يكون من ذلك في القرآن الكريم، عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٩- سنن الترمذي، الترمذي، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٣٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣١- شرح كتاب سيبويه، السيرافى، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

٣٢- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٣- صحيح الإمام مسلم، مسلم، تحقيق: محمد ذهني أفندي، إسماعيل بن عبد الحميد الحافظ الطرابلسي، أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري، محمد عزت بن عثمان الزعفرانبوليوي، أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣٣٤هـ.

٣٤- صحيح البخاري، البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٥- صحيح الكتب التسعة وزوائده، هشام محمد صلاح الدين أبو خضره، هشام محمد نصر مقداد، محمود السيد عثمان، أشرف على إخراجه وقدم له: د. عبد المهدي عبد القادر، مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة - مصر، الطبعة الثانية، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.

٣٦- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.

٣٧- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الآلوسي، شرحه: محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ.
٣٨- ضرورة الشعر، السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٣٩- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
٤٠- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤١- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٢- كتاب العلل، ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين، إشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٤٣- كتاب العين، الخليل، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٤٤- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
٤٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.
٤٦- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.
٤٧- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٨- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طبعة جديدة، ١٩٨٣.

٤٩- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.

٥٠- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٥١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٢- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

٥٣- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. عبد المجيد قطامش. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٥- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٥٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.